

Distr.: General
19 April 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



الفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص

فيينا، 8 و9 تموز/يوليه 2024

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت*

الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم

وما يتصل بذلك من سلوك

الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم وما يتصل بذلك من سلوك

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

أولاً - مقدمة

1- أعدت الأمانة ورقة المعلومات الأساسية هذه لتيسير المناقشات التي سيجريها الفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص في هذا الشأن خلال اجتماعه الرابع عشر. وجراحة نزع الأعضاء يمكن أن تكون هي الطريقة الوحيدة لإزالة عمر المرضى المصابين بفشل في الأعضاء. ونقص الأعضاء اللازمة لإجراء عمليات نزع الأعضاء في جميع أنحاء العالم يكلف مئات الأشخاص حياتهم كل عام. وعلى الرغم من أن العديد من الحكومات وضعت سياسات وقوانين من أجل تيسير نزع الأعضاء المنقولة من الأشخاص المتوفين وقامت بحملات للمساعدة على ذلك، فإن الفجوة بين العرض والطلب ما زالت كبيرة. ولما كان الطلب يفوق العرض، فقد ينتظر المريض سنوات لإجراء عملية الزرع المطلوبة، وقد يطول انتظاره أحياناً دون طائل. وهو وضع يولد الإحساس باليأس لدى المرضى المصابين بفشل في بعض أعضائهم ويفرز أنشطة تجارية إجرامية وفيرة الربح خفية عن الأنظار، أي الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم. وفي هذا الشكل المحدد من أشكال الاتجار، يُستغل الضحايا في إجراء عمليات لنزع الأعضاء لكي تُزرع لاحقاً في أجسام آخرين.

2- ومنذ أن بدأت جراحات نزع الأعضاء قبل 70 عاماً وعمليات الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم آخذة في التطور وبات بإمكانها أن تصبح أحد أكثر أشكال الاستغلال ربحية، حيث تدر عائدات إجرامية سنوية بملايين الدولارات⁽¹⁾. ومع ذلك، فإن نسبة الحالات التي جرت ملاحقتها قضائياً في هذا الشأن ما زالت صغيرة حتى الآن.

* CTOC/COP/WG.4/2024/1

United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), *Toolkit on the Investigation and Prosecution of* (1)

Trafficking in Persons for Organ Removal, module 1 (Vienna, 2022), p. 5



3- وتُجمل هذه الورقة العقبات الرئيسية، التي لا تزال تحول دون الكشف عن هذا الشكل المحدد من أشكال الاتجار بالأشخاص وملاحقة مرتكبيه قضائياً ومحاكمتهم، وتقدم معلومات تساعد على فهم أساليب عمل المتجرين ومختلف العناصر الفاعلة المتورطة في عمليات الاتجار. وتتركز الورقة أيضاً على ضحايا هذه الجريمة، الذي يعاني معظمهم من حالات استضعاف شديدة، وتشدّد على أهمية مبدأ عدم العقاب واتباع نهج شامل يركز على الضحايا في جميع إجراءات العدالة الجنائية المتعلقة بهذا الشكل من أشكال الاتجار بالأشخاص.

ثانياً - مسائل للمناقشة

4- لعل الوفود تود أن تنتظر في أطرها القانونية والسياساتية والتنفيذية الوطنية والمعارف والممارسات المحلية والتحديات القائمة على الصعيد المحلي والتجارب العابرة للحدود التي تتصل بالأسئلة التالية من أجل تيسير مداوالات الفريق العامل بشأن هذا الموضوع:

(أ) فيما يتعلق بالتصدي للاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم، ما هي الممارسات المتبعة في مجال التحريات والتحقيقات التي حققت نجاحاً حتى الآن، وما الذي يمكن تكراره منها؟ وما هي أدوات الكشف والتحري والتحقيق التي أفضت إلى أشد النتائج فعالية وأكثرها قوة؟

(ب) ما هي الممارسات المتبعة والعناصر الفاعلة المحددة والأدوار المنفذة التي استبانها الدول الأطراف في الحالات الفعلية أو المشتبه فيها للاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم؟

(ج) ما هي الضمانات التي وضعتها الدول الأطراف في إجراءات الإذن بزرع الأعضاء من المتبرعين الأحياء لمنع الاتجار بالأشخاص؟ وهل عمليات التدقيق والفحص الحالية، مثل الإجراءات التي تتبعها اللجان المعنية بالأخلاقيات، قوية بما يكفي للكشف عن الاتجار بالأشخاص؟ وما الذي يشكل من هذه الآليات والبروتوكولات ممارسات فعالة يمكن أن تنتظر بلدان أخرى في تكرارها؟

(د) هل أرست الدول الأطراف إجراءات وآليات إيجابية وواعدة في المرافق الطبية لتمكين الموظفين الطبيين وغيرهم من العاملين من الإبلاغ عن حالات الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم وزرع الأعضاء بصورة غير مشروعة؟

(هـ) فيما يتعلق ببناء القدرات، هل ترى الدول الأطراف ضرورة تحسين تدابير التصدي التي يتبعها ممارسو العدالة الجنائية إزاء جرائم الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم؟ وكيف يمكن لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (مكتب المخدرات والجريمة) أن يدعم على أفضل وجه جهود الدول الأطراف في هذا الشأن؟

(و) فيما يتعلق بالتزام الدول الأطراف بحماية ضحايا الاتجار بالأشخاص ومساعدتهم، كيف تكفل الدول الأطراف في الوقت الراهن حماية ومساعدة الأشخاص، الذين أجبرهم المتجرون على الخضوع لعمليات نزع للأعضاء، وعدم اعتبارهم هم أنفسهم مرتكبين لعمليات اتجار بالأعضاء أو لبيع الأعضاء وعدم معاقبتهم بسبب عمليات نزع الأعضاء التي أجريت لهم قسراً؟

(ز) كيف يمكن للدول الأطراف أن تعالج بشكل أفضل مشكلة سباحة زرع الأعضاء؟ وما هي السبل الكفيلة بتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الدول الأطراف التي يتلقى رعاياها الأعضاء وتلك التي تُجرى فيها العمليات؟

ثالثاً - الأطر والمعايير القانونية الدولية والإقليمية

- 5- يشير بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول الاتجار بالأشخاص) إشارة صريحة إلى الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم في المادة 3 منه، ويقضي بأن تجرم الدول هذا الشكل من أشكال الاتجار بالأشخاص، كما يلزم هذا البروتوكول، إضافة إلى ذلك، الدول الأطراف باتخاذ مجموعة شاملة من التدابير لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، بما يشمل توفير المساعدة المناسبة للضحايا وحمايتهم، بما في ذلك تدابير تتيح تعافيهم بدنياً ونفسياً واجتماعياً.
- 6- ووفقاً للمادة 3 (ب) من بروتوكول الاتجار بالأشخاص، فإن موافقة الشخص المتجر به على نزع العضو ليست محل اعتبار في إثبات تحقق الجريمة عندما تكون وسيلة واحدة أو أكثر من الوسائل المدرجة في التعريف الدولي لهذه الجريمة قد استخدمت لاستغلال المتبرع البالغ. ويعني هذا، بعبارة أخرى، أن موافقة الشخص المتجر به على نزع العضو لا يعتد بها أو تكون باطلة في حال استخدام أساليب الخداع أو الإكراه أو استغلال حالات الاستضعاف أو غير ذلك من الوسائل غير المشروعة. أما في حالة الأطفال، فإن هذه الوسائل غير المشروعة غير ذات صلة بالموضوع ولا تحتاج إلى إثبات.
- 7- وقد جرمت معظم الدول الأطراف في البروتوكول الاتجار بالأشخاص في أطرها التشريعية الداخلية، بما في ذلك اعتبار نزع الأعضاء شكلاً من أشكال الاستغلال في قوانينها المتعلقة بالاتجار.

ألف - الفرق بين الاتجار بالأعضاء والاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم

- 8- كثيراً ما يُستخدم مصطلحا الاتجار بالأعضاء والاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم باعتبارهما يشيران إلى مفهوم واحد وكثيراً ما يُخلط بينهما في النقاش العام، على الرغم من أنهما يشكلان جريمتين متميزتين ويحكمهما إطاران قانونيان مختلفان.
- 9- فالاتجار بالأعضاء هو عملية تتكون من نزع أعضاء من متبرعين من الأحياء أو المتوفين دون موافقة صحيحة أو إذن صحيح أو لقاء حصول المتبرع و/أو شخص ثالث على مكسب مالي أو ميزة مماثلة، وذلك وفقاً لإعلان إسطنبول بشأن الاتجار بالأعضاء وسياحة زرع الأعضاء، وهو وثيقة إرشادية اعتمدت في عام 2008 وحُدِّثت في عام 2018. ومن ثم، يجوز في حالات الاتجار بالأعضاء، تبعاً للقانون الوطني، أن يكون المتبرع مسؤولاً جنائياً عن التبرع من بيع الأعضاء، ويكون موضوع الاتجار هو العضو ذو الصلة أو الأعضاء ذات الصلة. وينبغي تطبيق إطار الاتجار بالأعضاء في حالة نزع عضو ونقله واستخدامه على نحو ينتهك الشروط الحالية لنقل الأعضاء وزرعها بصورة أخلاقية⁽²⁾.
- 10- أما في بروتوكول الاتجار بالأشخاص، فإن المتبرع يكون ضحية لجريمة أجبره فيها المتجرون، بأي من الوسائل المذكورة في الفقرة 6 أعلاه، على الخضوع لعملية نزع أعضاء. ويكون موضوع الاتجار هو الشخص المستغل في عملية نزع الأعضاء وليس العضو نفسه.
- 11- وهذا التمييز ليس مجرد تفريق دلالي الطابع، حيث تترتب عليه عواقب ملموسة. فعلى الرغم من إمكانية وجود قدر من التداخل بين مفهومي الاتجار بالأعضاء والاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم، فإن سوء فهم الفرق بينهما و/أو اتخاذ قرار، على سبيل المثال، بتوجيه اتهامات بالاتجار بالأعضاء في حالات

(2) Sylwia Gawronska, "Organ trafficking and human trafficking for the purpose of organ removal, two international legal frameworks against illicit organ removal", *New Journal of European Criminal Law*, vol. 10, No. 3 (September 2019), pp. 268-286.

الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم، يمكن أن يعوق جهود العدالة الجنائية الرامية إلى معاقبة الجناة وحماية الضحايا. وبينما تركز هذه الورقة على جريمة الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم، من المهم التمييز بوضوح بين هاتين الجريمتين.

باء - الأطر القانونية الإقليمية والمعايير الأخرى ذات الصلة

12- هناك اعتراف على الصعيد الإقليمي بأن نزع الأعضاء هو شكل من أشكال الاستغلال يمكن الاتجار بالأشخاص من أجله في كل من المادة 4 (أ) من اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة الاتجار بالبشر والمادة 2 (أ) من اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

13- ويدعو إعلان إسطنبول بشأن الاتجار بالأعضاء وسياحة زرع الأعضاء أخصائيي الرعاية الصحية إلى منع كل من الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم والاتجار بالأعضاء والتصدي لهما، ويعرّف سياحة زرع الأعضاء، وهي ممارسة كثيرا ما تصنف على أنها اتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم حيث يسافر مواطنون إلى بلدان عادة ما تكون أقل ثراء من بلدانهم أو أكثر فقرا منها أو تقتصر إلى لوائح تنظيمية ونظم إشراف في هذا الشأن لكي تُجرى لهم عمليات لزراعة الأعضاء. ويجري تجنيد المتبرعين بالأعضاء في هذه الحالات إما في البلد الذي يتم فيه إجراء العملية أو في بلد ثالث يتولى سمسرة تنظيم السفر منه وإليه. ويبرز هذا خلافا في التوازن الاقتصادي بين متلقي الأعضاء وضحايا الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم، الذين ينالون في العادة ضرورا رديئة من الرعاية بعد إجراء العملية إن توفرت لهم أي رعاية أصلا. ومع ذلك، فإن العديد من القوانين الوطنية لا تحظر عمليات زرع الأعضاء التي تُجرى في الخارج بمشاركة من مواطنيها، على الرغم من الشواغل الأخلاقية الواضحة والأخطار التي لا تهدد فحسب المتبرعين ولكن أيضا المتلقين. فقد كشفت مثلا دراسة أجراها مستشفى كندي على مدى 15 عاما أن المرضى الذين خضعوا لعمليات زرع كلى خارج كندا كانت احتمالات الوفاة أو فقدان العضو لديهم تزيد ثلاث إلى أربع مرات عن مثيلاتها لدى من أجريت لهم تلك العمليات في كندا، كما أنهم كانوا أكثر عرضة منهم للإصابة بالتهاب الكبد والسل وأمراض أخرى⁽³⁾. وبالإضافة إلى ذلك، نكر الخبراء أن الدول التي تحظر الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم داخل حدودها، ولكنها لا تحاسب المقيمين فيها على الانخراط في مثل هذه الأنشطة في الخارج، تفرض أعباء غير عادلة على بلدان أخرى، مما يضر بالمقيمين في تلك البلدان ونظم إنفاذ القانون فيها⁽⁴⁾.

14- وتوجد عدة معايير مقبولة على نطاق واسع تحكم نزع الأعضاء من المتبرعين المتوفين والأحياء على السواء لزراعتها. فبمبادئ منظمة الصحة العالمية التوجيهية بشأن زرع الخلايا والنسج والأعضاء البشرية⁽⁵⁾، التي أقرتها جمعية الصحة العالمية في عام 2010، توفر، على سبيل المثال، إطارا أخلاقيا لزراعة الأعضاء، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالموافقة على التبرع بالأعضاء، فضلا عن حظر دفع أموال أو تقديم مكافآت مالية أخرى لقاء التبرع بالأعضاء. وهذان المبدآن الأخلاقيان، وهما ضرورة الحصول على موافقة محددة من المتبرع تصدر عن إرادة حرة وعلى بينة وحظر تحقيق ربح مالي مقابل التبرع بالعضو، مقبولان إلى حد كبير في جميع أنحاء العالم.

(3) Jean-Philippe Duguay, Brian Hermon and Alexandra Smith, "Trafficking in human organs: an overview", (3) Publication No. 2020-83-E (Ottawa, Library of Parliament, 2020), p. 5

(4) Dominique E. Martin and others, "Strengthening global efforts to combat organ trafficking and transplant tourism: implications of the 2018 edition of the Declaration of Istanbul", *Transplantation Direct*, vol. 5, No. 3 (March 2019), p. 8

(5) WHA63/2010/REC/1, annex 8 (5) (تحديث لصيغتها الصادرة في عام 1991).

15- وتحكم صكوك وتوصيات ومبادئ توجيهية أخرى زرع الأعضاء من المتبرعين الأحياء والمتوفين⁽⁶⁾. وتتضمن عدة قرارات للجمعية العامة التزامات من جانب الدول بمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم؛ ومن أبرزها قرار مخصص لذلك الموضوع يصدر بشكل متكرر منذ عام 2017، وهو يشجع الدول، في صيغته لعام 2022⁽⁷⁾، على تجريم الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم باعتباره شكلاً محددًا من أشكال الاستغلال الواردة في بروتوكول الاتجار بالأشخاص. كما يدعو الدول إلى النظر في وضع تدابير رقابية مثل الإشراف على المرافق الطبية ومراجعة أعمالها، ويشجعها على زيادة تعزيز التعاون الدولي في مكافحة هذه الجريمة، بما في ذلك التصدي لها عن طريق مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، مع إحراز تقدم نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي الوطني في زرع الأعضاء البشرية.

رابعاً - لمحة عامة عن المسائل المطروحة والمواضيع المتصلة بها والإرشادات ذات الصلة

ألف - سمات الجريمة

16- إن عدد الحالات المكتشفة للاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم قليل نسبياً بالمقارنة مع عدد الحالات المكتشفة لأشعب أنواع الاتجار بالأشخاص، مثل الاتجار بهم لأغراض الاستغلال الجنسي أو السخرة⁽⁸⁾. غير أن الخبراء يرون أن نقص الحالات المكتشفة لهذا النوع من الاتجار لا يعني عدم انتشاره، وأن الحالات القليلة المكتشفة هي نقطة في بحر يموج بأنشطة إجرامية مزدهرة خفية عن الأنظار⁽⁹⁾.

17- وقد أفاد المرصد العالمي للتبرع بالأعضاء وزرعها بحدوث 157 494 عملية رسمية لزرع الأعضاء في جميع أنحاء العالم في عام 2022، وكان على رأس الأعضاء المزروعة الكلى ويليها الكبد والقلب والرئتان. وهو ما يتفق مع ما تبين في الحالات المكتشفة للاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم، حيث كانت الكلى ثم، على نطاق أقل، أجزاء من الكبد أشعب الأعضاء المزروعة⁽¹⁰⁾.

18- وقد تلقى مكتب المخدرات والجريمة في الفترة من عام 2014 إلى عام 2017 تقارير عن ضحايا مكتشفين لعمليات الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم يناهز عددهم المائة. وكانوا كلهم من البالغين، مما يؤكد أن هذا النوع من الاتجار يستهدف أجساد الأشخاص البالغين الذين اكتمل نمو أعضائهم. وكان ثلثا الضحايا من الرجال⁽¹¹⁾.

19- وقد أتى الضحايا الذين تم التعرف عليهم من خلفيات متنوعة، وكان معظمهم يعانون من أوضاع اقتصادية واجتماعية متدنية. وقد يتواصل مباشرة مع الضحية متعهدون يجمعون الضحايا لحساب سماسرة

(6) انظر، على سبيل المثال، "The consensus statement of the Amsterdam Forum on the Care of the Live Kidney"، *Transplantation*, vol. 78, No. 4 (August 2004)، والبروتوكول الإضافي لاتفاقية حقوق الإنسان والطب الأحيائي المتعلق بزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية (Council of Europe, European Treaty Series, No. 186).

(7) تدعيم وتعزيز التدابير الفعالة والتعاون الدولي في مجال التبرع بالأعضاء وزرعها لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص لغرض نزع أعضائهم والاتجار بالأعضاء البشرية (قرار الجمعية العامة 236/77).

(8) بحلول عام 2018، كان مكتب المخدرات والجريمة قد جمع معلومات عن حوالي 700 شخص من ضحايا عمليات الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم اكتشفوا في 25 بلداً وذلك بالمقارنة مع 225 000 ضحية للاتجار بالأشخاص لجميع الأغراض الأخرى (Global Report on Trafficking in Persons 2018 (United Nations publication, 2018), p. 30).

(9) Global Report on Trafficking in Persons 2018, p. 30

(10) UNODC, *Toolkit on the Investigation and Prosecution of Trafficking in Persons for Organ Removal*, module 2, p. 14

(11) Global Report on Trafficking in Persons 2018, p. 29

الأعضاء أو يتم الوصول إلى الضحايا من خلال إعلانات في الصحف أو عبر الإنترنت. كما أن اليأس من تحسن الأحوال الاقتصادية قد يدفع الناس الذين يعانون من حالات استضعاف إلى عرض التبرع بأعضائهم لقاء منافع أو إبداء استعدادهم للتبرع بها على هذا النحو. ويتلقى هؤلاء الضحايا مبالغ مالية يقدر أنها تتراوح بين 1 000 و 20 000 دولار مقابل نزع أعضاء منهم⁽¹²⁾، وهي حصة صغيرة جدا من الأرباح التي تدرها عملية واحدة. ويمكن أن يختلف مقدار الربح، لكنه يصل في بعض الحالات إلى 200 000 دولار للعضو الواحد⁽¹³⁾. وقد تبين للمحاكم في كثير من القضايا، التي تم الرجوع إليها، أن المتبرعين لم يحصلوا على شيء قط.

20- وكثيرا ما يكون ضحايا عمليات نزع الأعضاء عرضة للاستغلال بسبب أحوالهم الاقتصادية أو الاجتماعية. فالأزمات، من قبيل النزاعات والأزمات الاقتصادية وحالات الطوارئ الصحية والبيئية، يمكن أن تزيد من تقاوم أوجه الضعف القائمة وعدم المساواة في المجتمع وتوقع المزيد من الضحايا إلى الوقوع في براثن هذا الشكل من أشكال الاستغلال⁽¹⁴⁾. وتبين البحوث التي أجراها مكتب المخدرات والجريمة أن المتجرين استهدفوا أشخاصا يعانون من شظف العيش باستخدام الوعود الكاذبة والخداع⁽¹⁵⁾. وكثيرا ما لا يحاط الضحايا علما كما ينبغي بعواقب عمليات نزع الأعضاء من أجسادهم، بما في ذلك تدهور الصحة أو استحالة الاستمرار في أداء الأعمال البدنية الشاقة. والإكراه هو وسيلة أخرى يستخدمها المتجرون لإجبار الضحايا على الخضوع للاستغلال.

21- وعادة ما يكون للجماعات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم هيكل معقد ينطوي على مجموعة واسعة من العناصر الفاعلة، قد يكون من بينها سماسرة ينسقون اللوجستيات، وعناصر فاعلة من العاملين في المجال الطبي، مثل الجراحين وأطباء التخدير وأخصائيي أمراض الكلى والمرمضين وأخصائيي المختبرات ومديري المستشفيات، فضلا عن الموظفين العموميين، مثل ضباط الشرطة وموظفي الجمارك والموظفين الفنيين⁽¹⁶⁾. ففي حالة من جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، شارك رئيس تنفيذي لمستشفى وخمسة جراحين بأدوار نشطة في عمليات اتجار بالأشخاص من أجل نزع الكلى⁽¹⁷⁾. وفي الاتفاق التفاوضي المبرم لتخفيف العقوبة، أقرت إدارة المستشفى بالذنب لأنها سمحت عن علم باستخدام موظفيها ومرافقها في أعمال يمكن أن تعتبر عمليات اتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم. وفي مصر، أدى التحقيق في عمليات للاتجار بالأعضاء إلى القبض على 45 شخصا في عام 2016، كان من بينهم أصحاب مراكز طبية وأطباء وأساتذة جامعيون⁽¹⁸⁾. ونفذت الشرطة بنجاح عمليات مماثلة في بلدان أخرى، منها تركيا وجنوب أفريقيا والفلبين وكوستاريكا ونيبال والهند.

22- ونظرا للطابع الخفي لهذه الجريمة وقلة الوعي بها لدى الناس والأوساط الطبية ونظم العدالة الجنائية، فمن المحتمل أن يكون بعض المتجرين قد تمكنوا من إجراء مئات العمليات. ففي العام الماضي، على سبيل

Ana Manzano, "Trafficking in persons for the purpose of organ removal", in *Routledge International Handbook of Human Trafficking: A Multi-Disciplinary and Applied Approach*, Rochelle L. Dalla and Donna Sabella, eds. (Oxford, United Kingdom, Routledge, 2020), p. 302

(13) انظر، على سبيل المثال، "القضية رقم 277: كوستاريكا، 2017"، في: *Global Report on Trafficking in Persons 2022: Collection of Court Case Summaries*، حيث أدين طبيب في مستشفى عمومي بتهمة تجنيد ضحايا لاستخدامهم في عمليات لنزع الكلى وزرعها لاحقا في أجسام زبائن يونانيين. الصفحة 403.

(14) Inter-Agency Coordination Group against Trafficking in Persons, "Trafficking in persons for the purpose of organ removal", Issue Brief, No. 11 (2021), p. 8

(15) *Global Report on Trafficking in Persons 2018*, p. 31

(16) المرجع نفسه، الصفحة 2.

(17) انظر *State v. Netcare Kwa-Zulu Limited*, 2010

(18) DW, "Egypt says organ trafficking racket busted", 12 June 2016

المثال، اكتُشفت عصابة في باكستان واتهمت بالاتجار بأكثر من 300 ضحية لانتزاع كُلاهم، وقد أُجريت العمليات في منازل خاصة لتجنب آليات الفحص الموجودة لدى المستشفيات⁽¹⁹⁾.

23- ويتزايد استخدام المتجرين لمنصات التواصل الاجتماعي، مثل الفيس بوك وإنستغرام، في التعرف على الأشخاص، الذين سيتجرون بهم بغرض نزع أعضائهم، وتجنيدهم والتفاعل معهم⁽²⁰⁾. وتستخدم الشبكة الخفية (dark web) أيضا لإخفاء الأرباح⁽²¹⁾. ومن ثم، تتبع عمليات الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم نفس النمط الذي تتبعه الأشكال الأخرى من عمليات الاستغلال، التي يتزايد القيام بها أيضا من خلال إساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة.

باء - الصعوبات في منع ومكافحة هذه الجريمة

24- على الرغم من أن هذا الشكل من أشكال الاتجار بالأشخاص بات يحظى باهتمام متزايد من الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الصحية ووسائل الإعلام وجهات أخرى غير حكومية من أصحاب المصلحة، فإن عدد حالات الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم التي تلاحق قضائيا ضئيل للغاية على الصعيد العالمي.

25- وقد أصدر مكتب المخدرات والجريمة في عام 2022 منشورا يتضمن مجموعة أدوات للتحقيق والملاحقة القضائية في جرائم الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم تحت عنوان "Toolkit on the Investigation and Prosecution of Trafficking in Persons for Organ Removal" بهدف تدارك النقص في القدرات والمعارف اللازمة لدى جهات التحقيق والنيابة العامة في هذا الشأن وتحليل التحديات المحددة التي تعترض سبيل التعرف على هذه الحالات والتحقيق فيها. وقد استغرق إعداد هذه خمس سنوات وخضع لاستعراض نظراء واسع النطاق شارك فيه ممارسون يعملون في مجالات الطب والقانون والعدالة الجنائية، وأقرته منظمة الصحة العالمية. وتمثل هذه المجموعة من الأدوات موردا مرجعيا رائدا للممارسين يزودهم بإرشادات محددة عن كيفية التعامل مع هذه الجريمة عند تقاطع مجالات التحقيق الطبية والقانونية والجنائية. وتسرد هذه الورقة عدة عناصر مفصلة في مجموعة الأدوات. وتصف مجموعة الأدوات خصائص هذه الجريمة وتقدم وصفا مفصلا لعملية زرع الأعضاء الطبية، مع تحديد نذر الخطر المتعلقة بعمليات زرع الكلى والكبد، وتناقش التحديات القائمة واستراتيجيات مقترحة للتغلب عليها أثناء التحقيقات والملاحقات القضائية. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن مجموعة الأدوات أداة مبتكرة للتدريب تعمل بتقنية الواقع الافتراضي وتيسر تدريب محققي أجهزة العدالة الجنائية على التعامل مع البيانات السريية.

26- ومن بين العوائق الرئيسية التي تحول دون الكشف عن عمليات الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم والتحقيق فيها أن هذه الجرائم ترتكب غالبا في مرافق طبية كثيرا ما تكون مشروعة. وإمكانية ارتكاب هذه الجريمة مثلا في مرافق طبية كبيرة ومشروعة على يد أطباء وموظفين طبيين معتمدين أمر يجعل من الصعب تبين وقوعها، مما يستلزم وجود مستوى معين من المعرفة بالمرافق والأدوات والعمليات الطبية من أجل الكشف عن وقوع تلك الحالات. ويمكن ارتكاب جرائم الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم في هذه المرافق على الرغم من الآليات والضمانات المستخدمة فيها من أجل منع حدوث تلك الجرائم والحد من احتمالات وقوعها. وقد يحاول بعض المرضى أو الشبكات الإجرامية استخدام خدمات النظم العادية لزرع الأعضاء عن طريق خداع المهنيين

(19) Rachel Russell, "Pakistan police bust organ trafficking ring that took kidneys from hundreds", BBC, 2 October 2023.

(20) انظر، على سبيل المثال، "القضية رقم 2: أرمينيا، 2012"، في: *Global Report on Trafficking in Persons 2022*، حيث جرى تجنيد الضحايا من خلال الموقع الشبكي "list.am"، الصفحتين 17 و18. وانظر أيضا Pichayada Promchertchoo, "Kidney for sale: how organs can be bought via social medial in the Philippines", CNA, 31 December 2020.

(21) UNODC, *Toolkit on the Investigation and Prosecution of Trafficking in Persons for Organ Removal*, module 1, p. 7.

الطبيين وآليات الفحص. وعندما لا يكون المتجرون هم أنفسهم من المهنيين الطبيين⁽²²⁾، يستخدمون موظفين طبيين لأعراض مختلفة، بما في ذلك إجراء اختبارات التوافق بين المتبرعين والمتلقين في مختبرات المستشفيات، أو القيام ببعض العمليات الطبية مثل نزع الأعضاء، أو توفير الرعاية أو العلاج بعد الجراحة⁽²³⁾.

27- وهناك أسلوب بديل، لكنه أندر استخداماً، وهو أن يستعين المتجرون بجراحين متخصصين في زرع الأعضاء وأخصائيين آخرين للرعاية الصحية يعملون سرا في منازل خاصة وأقبية وغيرها من المرافق حتى يتجنبوا بشكل أفضل افتضاح أمرهم إذا ما اكتشفتهم أنظمة الرصد الموضوعية في المرافق الصحية.

28- ويحتاج محققو أجهزة العدالة الجنائية إلى مهارات ومعارف محددة من أجل استبانة جرائم الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم في تلك البيئات المختلفة والتحقيق في تلك الجرائم إلى جانب التعرف على الأدلة والمحافظة عليها. ورغم أن الجمعية العامة شجعت الدول الأعضاء مرارا على العمل على بناء قدرات موظفي أجهزة إنفاذ القانون ومراقبة الحدود وأخصائيي الرعاية الصحية على استبانة الحالات المحتملة لهذا الاتجار، بما يشمل الاستفادة من دعم مكتب المخدرات والجريمة في مجال بناء القدرات⁽²⁴⁾، فما زالت معظم الولايات القضائية تفتقر إلى ضروب التدريب والخبرة المحددة اللازمة لمكافحة هذه الجريمة بكفاءة.

29- والتعاون الدولي بين سلطات إنفاذ القانون مطلوب لأن جرائم الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم كثيرا ما تتسم بطابع عبر وطني، حيث يكون الضحايا في بلد ما والمرفق الطبي المستخدم في بلد آخر بينما يكون المتلقي أحيانا في بلد ثالث. ويمكن أن تعوق هذا التعاون الدولي عقبات خاصة بسياق الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم تضاف إلى المشاكل الشائعة التي تعترض التعاون الدولي في التحقيقات في الجرائم المنظمة عبر الوطنية، مثل الإجراءات الرسمية المطولة للتعامل مع الطلبات أو عدم الاستعداد للتعاون أو عدم القدرة عليه. ومن بين هذه العقبات، عدم وجود نظم لتحديد الهوية تتيح اقتفاء أثر العضو من المتبرع به إلى متلقيه والعكس بالعكس، فضلا عن عدم اليقين بإمكانية تشاطر المعلومات الناشئة من الحاجة إلى الموازنة بين ضرورة احترام السرية المهنية الطبية والتزام أخصائيي الرعاية الصحية وغيرهم من العناصر الفاعلة بالإبلاغ عن مؤشرات الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم عند إجراء عمليات زرع الأعضاء أو تقييم حالة الشخص الذي سيتلقى العضو أو الشخص الذي سيتبرع به. ولمعالجة هذا الأمر، ينبغي للسلطات الصحية أن تضمن أن توفر الأطر والسياسات التنظيمية إرشادات واضحة بشأن واجبات الإبلاغ، لضمان توافرها مع متطلبات السرية الطبية⁽²⁵⁾.

30- وبالنظر إلى قلة الحالات المكتشفة للاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم وعدم تناسب حجم الإبلاغ عنها مع حجمها الحقيقي، فإن البيانات المتوفرة بشأنها شحيحة، مما يسهم في عدم إجراء تحليل لنطاقها الحقيقي. كما قد يكون اكتشاف جرائم الاتجار بغرض نزع الأعضاء أصعب من غيره من أنواع الاستغلال في الاكتشاف لأن فعل الاستغلال، أي نزع العضو لزرعه، يتم مرة واحدة فقط على العكس من الأشكال الأخرى للاستغلال التي قد تتم مرات متعددة على مدار فترات زمنية أطول بكثير، مثل السخرة أو الإكراه على البغاء. وبالإضافة إلى ذلك، يتردد الضحايا في الإبلاغ عن الجريمة خوفا من ملاحقتهم قضائيا بتهمة بيع الأعضاء،

(22) انظر قاعدة بيانات السوابق القضائية ببوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (شيرلوك) التابعة لمكتب المخدرات والجريمة، كوستاريكا، القضية رقم PE-1219-000227-13.

(23) UNODC, *Toolkit on the Investigation and Prosecution of Trafficking in Persons for Organ Removal*, module 1, p. 6.

(24) قرار الجمعية العامة 236/77، الفقرتان 11 و19؛ والإعلان السياسي لعام 2021 المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (قرار الجمعية العامة 7/76، المرفق، الفقرة 27).

(25) Dominique E. Martin and others, "Strengthening global efforts to combat organ trafficking and transplant tourism", pp. 7 and 8.

والوصم، وخطر الترحيل إذا كان وضعهم في بلد ما غير نظامي، واحتمال تعرضهم للانتقام المتجرين. وقد أدى هذا التواري النسبي لهذا الضرب من الاتجار بالأشخاص مقارنة بالأشكال الأخرى منه إلى تقليل أولويته في خطط العمل والسياسات الوطنية الرامية إلى مكافحة الاتجار وإعطاء الانطباع بأنه قد يكون مشكلة هامشية. ونتيجة لذلك، كثيرا ما تخصص الحكومات موارد محدودة للتصدي لهذه الجريمة، وبذا تسمح عن غير قصد للمتجرين والشبكات بمواصلة هذه الممارسات وتوسيع نطاقها.

31- وأخيرا، كثيرا ما يؤدي الفساد دورا في ارتكاب جرائم الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم على مستويات مختلفة⁽²⁶⁾، فمن الممكن مثلا رشو المكاتب الإدارية المسؤولة عن اعتماد المراكز الطبية ومقدمي خدمات الرعاية الصحية لإصدار تراخيص مزورة للتستر على الأنشطة غير المشروعة لزراعة الأعضاء⁽²⁷⁾، أو رشو موظفي الهجرة لتسهيل دخول الأشخاص المراد الاتجار بهم بغرض نزع أعضائهم إلى إقليم الدولة⁽²⁸⁾. والفهم الدقيق لدور الفساد في التمكين من الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم ونطاق هذا الفساد أمر يتطلب مزيدا من المعلومات والبحوث⁽²⁹⁾.

جيم - مسألة موافقة المتبرع

32- لا يتم أبدا في سياق الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم الحصول على "موافقة" الضحايا على التبرع بأعضائهم، لأن المتجرين يستخدمون وسائل مختلفة لاستغلالهم، مثل الخداع أو الاحتيال أو استغلال حالة استضعاف الضحية أو الإكراه.

33- وقد لاحظت المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، أن جوازات السفر "تُحجب ... عموما كوسيلة لفرض الرقابة على حركة الضحية قبل إجراء العملية. وتواجه محاولات التنصل من الاتفاق على بيع عضو بشري بالعنف والتهديد باستخدامه. وعقب إجراء زرع الأعضاء، يتواصل تعرض الضحايا للتهديد من منظمي تلك العمليات بغية كفالة صمتهم"⁽³⁰⁾. ففي حالة وقعت في إسرائيل، هدد المتجرون الضحايا بإخبارهم بعد العملية بأن الشرطة سوف تقبض عليهم إذا اشتكوا لها، لأنها سوف تعاملهم كمجرمين⁽³¹⁾. وتشمل وسائل الإكراه الأخرى الاختطاف أو التخدير أو عبودية الدين أو الابتزاز.

34- وكثيرا ما يلجأ المتجرون إلى الحيلة بدلا من الإكراه البدني الصريح لإقناع المانحين المحتملين بالخضوع للجراحات المطلوبة، فالكثير من الضحايا يحصلون على معلومات خادعة عن طبيعة الجراحة والمخاطر التي تنطوي عليها والرعاية الطبية المطلوبة بعد العملية لمتابعة حالاتهم. وكثيرا ما لا يشرح المتجرون للضحايا ما سيترتب على الجراحة من عواقب سلبية على أجسادهم مدى الحياة، وهي عواقب كثيرا ما تتفاقم نتيجة لنقص الفحوص الطبية وقصور الرعاية اللاحقة للجراحة. وفي كثير من الأحيان، يُعد المتجرون الضحايا بالحصول على

(26) UNODC, *Toolkit on the Investigation and Prosecution of Trafficking in Persons for Organ Removal*, module 2, p. 19

(27) Michael Bos, *Trafficking in Human Organs* (Brussels, European Parliament, Directorate-General for External Policies, Policy Department, 2015), p. 21

(28) Reuters, "Indonesia arrests 12 for human trafficking in illegal organ trade", 20 July 2023

(29) انظر أيضا الوثيقة CTOC/COP/WG.4/2023/2.

(30) A/68/256، الفقرة 25.

(31) قاعدة بيانات السوابق القضائية ببوابة "شيرلوك" التابعة لمكتب المخدرات والجريمة، الاتجار بالأشخاص، القضية *J.A. v. State of Israel*، 2007.

مبالغ من المال أكبر بكثير مما يتلقونه في نهاية المطاف⁽³²⁾. واستغلال حالة الاستضعاف⁽³³⁾، الذي يرد ضمن عناصر تعريف الاتجار بالأشخاص في بروتوكول الاتجار بالأشخاص، أمر وثيق الصلة بحالات الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم لأن ضحايا هذا الشكل من أشكال الاتجار، كما ذكر أعلاه، كثيرا ما يأتون من خلفيات فقيرة أو محرومة اجتماعيا، وقد يكونون أميين وقد يشعرون أنه ليس لديهم بديل واقعي عن الخضوع للاستغلال⁽³⁴⁾ ومن بين الأشخاص الذين هم في حالة استضعاف بوجه خاص المهاجرون غير الشرعيين وطالبو اللجوء واللاجئون والمشردون والأميون والأشخاص الذين يكابدون الفقر. وقد أفيد بحالات اتصل فيها السماسرة باللاجئين والمهاجرين ليقدموا لهم عروضاً كاذبة حول إمكانية تسفيرهم إلى أوروبا بالقوارب عبر البحر الأبيض المتوسط مقابل التبرع بكلى، على سبيل المثال. وقد يعمد المتجرون في كثير من الحالات إلى استغلال حالات الاستضعاف بالاقتران مع وسائل أخرى، مثل الإكراه والخداع والاحتيايل، لاستغلال ضحاياهم.

35- وقد تبين في قضية نُظرت مؤخرا في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية⁽³⁵⁾ أن عضوا في مجلس الشيوخ النيجيري وزوجته نظما سفر شاب من لاغوس، نيجيريا، إلى المملكة المتحدة لنزع كليته وزرعها في جسم ابنتهما التي كانت تعاني من مرض كَلوي. وقد أتى الشاب من خلفية فقيرة وكان يأمل في العيش يوما ما في المملكة المتحدة. ولقاء وعد بتمكينه من الهجرة إلى هناك، وافق على الخضوع لفحوصات طبية في نيجيريا اعتقد أنها مطلوبة لاستخراج تأشيرة سفر له.

36- ورغم أن استغلال حالة الاستضعاف هو من أشيع الوسائل المستخدمة لاستغلال المتبرعين، فإنه أقل وضوحا من الوسائل الأخرى التي يستخدمها المتجرون نظرا لاتساع نطاقه ومجال تفسيره، ومن ثم فإن إثباته أكثر صعوبة. وقد تلزم الاستعانة بشهادة خبراء، مثل علماء النفس والأخصائيين الاجتماعيين والأشخاص المطلعين على حالة الضحية، من أجل إثبات استغلال حالة الاستضعاف. غير أن إثبات وجود مثل هذه الضرب من الاستغلال للحصول على موافقة المتبرع مفيد في إثبات وجود عملية اتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم وتمييزها عن الاتجار بالأعضاء. والأهم من ذلك أن إثبات هذا الاستغلال يساهم في إبطال موافقة المتبرع على ارتكاب الجريمة ويتيح اعتبار المتبرع ضحية⁽³⁶⁾.

37- ومن الناحية العملية، قد تثار تساؤلات حول الموافقة في كل من حالة الاتجار بالأشخاص وحالة الاتجار بالأعضاء. ويمكن للمتهمين في أي من هاتين الجريمتين أن يتذرعوا بموافقة الضحية كاستراتيجية دفاع، مما يحول التركيز بعيدا عن أفعالهم إلى أفعال الضحية. غير أن الحالات، التي لم تمنح فيها الموافقة أو لم تكن فيها الموافقة حرة أو مستتيرة أو محددة، بل تحققت من خلال الخداع أو الإكراه أو استغلال حالة الاستضعاف، يمكن أن تعتبر جرائم اتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم⁽³⁷⁾.

(32) *Global Report on Trafficking in Persons 2018*, p. 31

(33) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن هذا المفهوم، انظر UNODC, *Issue Paper: Abuse of a Position of Vulnerability and Other "Means" within the Definition of Trafficking in Persons* (Vienna, 2013)

(34) Inter-Agency Coordination Group against Trafficking in Persons, "Trafficking in persons for the purpose of organ removal", p. 6

(35) *Judiciary of England and Wales, R v Obeta and others*, 5 May 2023

(36) UNODC, *Toolkit on the Investigation and Prosecution of Trafficking in Persons for* انظر *Organ Removal*, module 2, pp. 11–17

(37) *A/75/115*، الفقرات 26–30.

دال - أهمية اتباع نهج يركز على الضحايا

38- من الضروري في جميع حالات الاتجار بالأشخاص، ولا سيما المرتكبة بغرض نزع الأعضاء، اتباع نهج يركز على الضحايا ويجعل مراعاة احتياجاتهم مسألة من صميم إجراءات العدالة الجنائية ويكفل عدم تعرضهم للأذى أو الصدمة من جديد بسبب تدابير التصدي للجريمة. فإلى جانب ما قد يترتب على العمليات من إعاقات بدنية، قد يعاني الضحايا من عواقب أخرى لها، مثل العزلة الاجتماعية والوصم والإقصاء، فضلا عن مجموعة من الآثار النفسية مثل الاضطرابات النفسية اللاحقة للصدمة التي تعرضوا لها (الاكتئاب التالي للصدمة) وكذلك الإحساس بالعار أو الخوف أو القلق أو اليأس أو الشعور بعدم الجدوى.

39- ويبدأ تطبيق النهج الذي يركز على الضحايا بالتعرف على ضحايا الجريمة. غير أن الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم قد يؤدي من الناحية العملية إلى ارتكاب الضحية فعلا إجراميا، حيث إن بيع الأعضاء محظور في معظم البلدان. ونتيجة لذلك، كثيرا ما يتهم الأشخاص، الذين يجبرون على التبرع بأعضائهم، ببيع هذه الأعضاء أو الاتجار بها بدلا من اعتبارهم ضحايا.

40- وقد حثت الجمعية العامة الدول الأعضاء على أن تحرص، في سياق مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بغرض بيع أعضائهم، على النظر في اعتماد جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك التدابير القانونية أو المبادئ التوجيهية أو السياسات، لحماية حقوق ومصالح الضحايا خلال جميع مراحل الملاحقة القضائية الجنائية والإجراءات القضائية ولضمان المساءلة، وتكثيف الجهود، رهنا بالقوانين واللوائح والأنظمة الوطنية، لتنفيذ مبدأ عدم معاقبة ضحايا الاتجار بالأشخاص الذي يدعو إلى عدم معاقبة الضحايا أو ملاحقتهم قضائيا بشكل غير مناسب بسبب أفعال أجبرهم المتاجرون على ارتكابها أو ارتكبوها كنتيجة مباشرة لحالة الاتجار بهم⁽³⁸⁾.

41- واتهام الضحايا ببيع أعضائهم في قضايا الاتجار بالأشخاص أمر يتعارض مع مبدأ عدم العقاب وله عواقب سلبية على كل من الضحية وتدابير العدالة الجنائية. فعلى الرغم من أن الضحايا لديهم احتياجات طبية ماسة، فإن الخوف من الملاحقة القضائية قد يثبطهم عن طلب المساعدة من سلطات إنفاذ القانون أو قد يجعلهم يخشون طلبها منها. وقد يؤدي ذلك إلى تقليل الإبلاغ عن حالات الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم ونقص البيانات عن الجرائم المرتكبة وتواري هذه الجرائم عن الأنظار. وقد تترتب عليه أيضا عواقب نفسية وبدنية وخيمة على الضحية.

42- كما أن اتهام الضحايا بجريمة أجبروا على ارتكابها يؤثر على حصولهم على الخدمات. ويقضي بروتوكول الاتجار بالأشخاص بأن توفر لضحايا هذه الجريمة ضروب الحماية والمساعدة، التي لا يمكن للمتبرعين بالأعضاء الوصول إليها إذا لم يُعترف بهم كضحايا. وهذا يشمل السكن اللائق؛ وتقديم المشورة والمعلومات، خصوصا فيما يتعلق بحقوقهم القانونية، بلغة يمكن لضحايا الاتجار بالأشخاص فهمها؛ والمساعدة الطبية والنفسانية والمادية؛ وفرص العمل والتعليم والتدريب، مع مراعاة العمر ونوع الجنس وأي احتياجات خاصة للضحية. وعلاوة على ذلك، ينبغي لكل دولة طرف أن تحرص على توفير السلامة البدنية لضحايا الاتجار بالأشخاص أثناء وجودهم داخل إقليمها.

43- ويحتاج ضحايا الاتجار إلى الحماية والمساعدة، ليس فقط على الفور ولكن أيضا في الأجلين المتوسط والبعيد. ويشمل ذلك توفير الرعاية الطبية والنفسية-الاجتماعية، فضلا عن ضروب من الدعم والمساعدة أوسع نطاقا، بما في ذلك دعم سبل كسب الرزق ابتغاء عدم وقوع الأشخاص المتجر بهم ضحايا مرة أخرى، بل تمكينهم بدلا من ذلك من الخروج من حالة الاستضعاف الاقتصادي والاجتماعي التي يكابدونها. وينبغي ألا تكون هذه الخدمات التي تقدمها الدول مشروطة بمشاركة الضحايا في الإجراءات الجنائية ضد

(38) قرار الجمعية العامة 236/77، الفقرة 15 (أ).

المتجرين بهم. وقد يحتاج الضحايا الذين يقررون المساهمة في التحقيق مع المتجرين وفي ملاحقتهم قضائياً إلى تدابير حماية إضافية لضمان سلامتهم. وربما يشكل السماسرة بشكل خاص، في حالات الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم، تهديدات صريحة لسلامة المتبرعين.

44- ومن شأن تجريم الضحايا أيضاً تعويق وصولهم إلى العدالة وسبل الانتصاف. وفي هذا الشأن حثت الجمعية العامة الدول الأعضاء، بعبارة تُردّد أصداء الفقرة 6 من المادة 6 من بروتوكول الاتجار بالأشخاص، على النظر في كفالة أن تتخذ النظم القانونية الداخلية تدابير قائمة على نهج يركز على الضحايا يتيح لضحايا الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم والأفراد الذين يبيعون أعضاءهم إمكانية الحصول على تعويض فعلي والاستفادة من سبل الانتصاف الأخرى، بما في ذلك وسائل الانتصاف القانونية، بسبب الأضرار التي لحقت بهم، دون خشية التعرض للانتقام⁽³⁹⁾.

45- غير أن الممارسة العملية تظهر أن تنفيذ مبدأ عدم العقاب متفاوت على أفضل الأحوال. وخلصت إحدى الدراسات إلى أن ممارسي العدالة الجنائية قد لا يكونون على دراية بمبدأ عدم العقاب والغرض منه ودورهم في تطبيقه عملياً أو يفتقرون إلى فهم كافٍ لذلك، لأسباب منها النقص في جهود بناء القدرات في مجال مكافحة الاتجار عموماً وتطبيق مبدأ عدم العقاب خصوصاً⁽⁴⁰⁾. والسبب الآخر لعدم العمل بمبدأ عدم العقاب هو أن التحقيق في جريمة الاتجار بالأعضاء وملاحقة مرتكبيها قضائياً والفصل في قضاياها أسهل نسبياً من جريمة الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم، التي تتطلب إثبات توافر عدد من الأركان الأخرى، مثل استغلال حالة الاستضعاف. وقد يفسر ذلك تفضيل السلطات النظر في تلك القضايا ضمن إطار الاتجار بالأعضاء، غير أن هذا قد يؤدي إلى اتهام الأشخاص المتجر بهم ببيع أعضائهم⁽⁴¹⁾.

46- وفي هذا الصدد، تمثل مجموعة أدوات مكتب المخدرات والجريمة بشأن التحقيق والملاحقة القضائية في جرائم الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم أداة قيمة للجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية، لأنها تقدم إرشادات مفصلة حول كيفية اعتماد نهج يركز على الضحايا، بما في ذلك كيفية تطبيق مبدأ عدم العقاب. وهي تيسر تحليل الملابس الوقائية التي تكتنف الحالات التي يمكن أن تمثل جرائم للاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم ومسألة "موافقة" المتبرع والوسائل التي يستخدمها المتجرون.

هاء - الجرائم ذات الصلة المتعلقة بالاتجار غير المشروع بأجزاء الجسم والأنسجة والخلايا

47- هناك جرائم أخرى تنطوي على اتجار غير مشروع بأجزاء الجسم وأنسجته وخلاياه بالإضافة إلى الأعضاء.

48- ومنها ما يتعلق بالأشخاص المصابين باضطراب المهق (albinism)⁽⁴²⁾، الذي يتسم بعجز الجسم عن إفراز الميلانين. وحالة حقوق الإنسان بالنسبة لهؤلاء الأشخاص تختلف من مكان إلى آخر في أنحاء العالم، ولكن بعض التحديات التي يواجهونها شائعة في كل مكان نتيجة لسوء فهم عميق لذلك الاضطراب الجسماني وغموضه، حيث أدى المظهر الجسماني للأشخاص المصابين به إلى نشوء معتقدات خاطئة وأساطير حوله متأثرة بالخرافات والسحر. والأشخاص المصابون بالمهق معرضون بشدة لخطر الاعتداء عليهم في عدة

(39) المرجع نفسه، الفقرة 15 (د).

(40) Marika McAdam, *Implementation of the Non-Punishment Principle for Victims of Human Trafficking in ASEAN Member States*, ASEAN-Australia Counter Trafficking (March 2022), pp. 7 and 8.

(41) Inter-Agency Coordination Group against Trafficking in Persons, "Trafficking in persons for the purpose of organ removal", p. 7.

(42) Ikponwosa Ero and others, *People with Albinism Worldwide: A Human Rights Perspective* (June 2021), pp. 2 and 3.

بلدان أفريقية على وجه الخصوص بهدف انتزاع بعض أجزاء أجسامهم، مثل الأسنان والعظام والأعضاء التناسلية والأطراف، ليستخدمها الأطباء السحرة بعد ذلك في طقوس يفترضون أنها تحقق النجاح والثروة.

49- وقد يُختطف الضحايا وينقلون من قرية أخرى أو بلد آخر، ثم تُقَطَّع أوصالهم للحصول على أجزاء من أجسادهم أو أعضائهم⁽⁴³⁾. وبما أن العنف والخداع كثيرا ما يستخدمان للإيقاع بالضحايا، الذين يؤخذون إلى مكان تُنتزع فيه أعضاؤهم، فقد يكون من الممكن ملاحظة هذه الجريمة قضائيا باعتبارها اتجارا بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم. غير أن ذلك يتوقف على الحالة الفردية، وعلى قانون الاتجار الداخلي، وعلى كيفية تعريف الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك مصطلح "العضو". وفي بعض الحالات، قد تقرر النيابة العامة توجيه تهمة القتل إلى الجناة. ولا يشمل بروتوكول الاتجار بالأشخاص الاتجار بالأنسجة والخلايا في التعريف الوارد به. ومع ذلك، فبالنظر إلى أن التعريف المذكور يوفر قائمة دنيا غير حصرية لأشكال الاستغلال، أضافت بعض الدول نزع أجزاء الجسم إلى التعريف المستخدم في قانونها الداخلي لاستيعاب الممارسات الثقافية والطقسية لديها⁽⁴⁴⁾. وقد حاولت بعض الدول التصدي لمشكلة الطقوس المتصلة بالأشخاص المصابين بالمهق باعتماد قوانين بشأن الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم تتجاوز المفهوم الصارم لمصطلح "الأعضاء"، فجمهورية تنزانيا المتحدة، على سبيل المثال، تُعرِّف مصطلح "الأعضاء" في قانونها الخاص بمكافحة الاتجار بالأشخاص، بأنه يشمل "أي جزء من أجزاء جسم الإنسان يمكن نزعه واستخدامه للحفاظ على الحياة أو لأي غرض من الأغراض"⁽⁴⁵⁾. وقد اتبعت ملاوي نهجا مماثلا، حيث ينص قانونها الخاص بالاتجار بالأشخاص لعام 2015 على أن "الاستغلال يشمل نزع أجزاء الجسم أو استخراج الأعضاء أو الأنسجة".

خامسا - لمحة عامة عن الممارسات الجيدة أو الواحدة والدروس المستفادة

ألف - تعزيز عملية التقييم

50- وضعت الدول معايير وإجراءات، وفقا لأهداف سياساتها الأساسية المتعلقة بالصحة العامة، للإذن للمؤسسات الطبية التي لديها ما يلزم من مرافق طبية مشروعة وجراحين معتمدين وموظفين طبيين بإجراء عمليات زرع الأعضاء ولمنع الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم والتصدي لهذه الجرائم، ضمانا للتكافؤ والشفافية في مجال زرع الأعضاء.

51- وفيما يتعلق بعملية تقييم فرادى حالات زرع الأعضاء، تصف مجموعة أدوات مكتب المخدرات والجريمة للتحقيق والملاحقة القضائية في جرائم الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم ممارسات مختلفة فيما بين الدول تتيح الفرصة لاكتشاف حالات الاتجار بالأشخاص المحتملة في مراحل مختلفة⁽⁴⁶⁾. ومن الممارسات الموصى بها بشدة إجراء فحوص نفسية-اجتماعية في حالات تبرع الأحياء بأعضائهم لضمان أن يكون التبرع طوعيا ومستئيرا وأمنا. وقد يتخذ التقييم شكل مقابلة يجريها خبير مستقل للكشف عن أي مخالفات أو شكوك أو عدم صحة العلاقة الأسرية المزعومة بين المتبرع والمتلقي أو احتمالات وجود إكراه أو أمارات أخرى يمكن أن تشير إلى أن المتبرع لا يتبرع بالعضو المطلوب طوعا.

(43) Mohamed Daghar, "Tanzanians hard hit by trafficking in people with albinism", Institute for Security Studies, 19 April 2022. Lameck Masina, "Malawi court convicts 12 people in albino attack", Voice of America, 29 April 2022.

(44) UNODC, *Toolkit on the Investigation and Prosecution of Trafficking in Persons for Organ Removal*, module 1, p. 8.

(45) قانون جمهورية تنزانيا المتحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص (2008).

(46) UNODC, *Toolkit on the Investigation and Prosecution of Trafficking in Persons for Organ Removal*, module 4, p. 5.

52- ومع ذلك، لا تفرض كل دولة إجراء تقييمات نفسية-اجتماعية حضورية، وكثيرا ما يُكتفى بإجراء تقييم نفسي لضمان الأهلية القانونية للمتبرعين بالأعضاء والمتلقين لها وعدم معاناتهم من اضطرابات نفسية. ولكن يمكن تضمين تقييم نفسي-اجتماعي في إجراءات التقييم الداخلية، التي لا تتضمن بصورة منهجية تقييمات رسمية من هذا القبيل، في حال الوقوف على مشاكل كامنة أو الاشتباه في وجودها أثناء التقييم الطبي، أو إذا كان المتبرع لا تربطه صلة قرابة بالمتلقي المقصود. ومع ذلك، لا يوجد حتى الآن شكل موحد للتقييمات النفسية-الاجتماعية في الدول التي تجربها. ومع ذلك، ففي الحالات التي توجد فيها تقييمات نفسية-اجتماعية، يحذر الخبراء⁽⁴⁷⁾ من أن المتجرين باتوا يستخدمون أساليب متطورة بشكل متزايد، ويدربون الضحية والمتلقي على وجه التحديد على اجتياز التقييم، من خلال تمرينهم على تمثيل أدوار القرابة المزيفة وتزييف الوثائق اللازمة.

53- وفي الحالة المذكورة في الفقرة 35 أعلاه⁽⁴⁸⁾، قال المتجران إن الضحية هو ابن عم لابنتهما، ودرباه على الإجابة على أسئلة الفريق الطبي لإيهام الفريق بأنه يتبرع بدافع من الإيثار لإنقاذ حياة فرد من الأسرة. ومع ذلك، تشكك المستشار الطبي في الملابس التي تكتنف عملية الزرع المقترحة والنقص الواضح في المعرفة لدى المتبرع المحتمل وقرر إيقاف عملية الزرع. ومن ثم، يمكن للتقييم النفسي-الاجتماعي للمتبرعين الأحياء أن يكشف الحالات المشبوهة وينبغي اعتباره ممارسة جيدة يجدر القيام بها قبل الإذن بعمليات نزع الأعضاء. وفي هذه الحالة، أقدم الضحية، بنفسه، على إبلاغ الشرطة عن الاتجار به قبل العملية.

54- وتتطوي معظم الحالات المكتشفة للاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم على تبرعات غير مشروعة بالأعضاء مقدمة من ضحايا لا تربطهم صلة قرابة بمتلقي الأعضاء، حيث تقدم مزايًا مالية وغير مالية كوسيلة للإغراء و/أو تُستخدم أساليب الخداع والإكراه وغيرها من الوسائل للحصول على موافقة المتبرعين. وليس من السهل دائما على السلطات الوطنية اكتشاف ذلك حيث يقدم المتبرع في صورة قريب للمتلقي يتبرع له بدافع من الإيثار بهدف الامتثال للمتطلبات الوطنية لعمليات نزع الأعضاء. ولذلك ينبغي تدريب الخبراء، الذين يجرون التقييم، تدريباً وافياً على كشف مؤشرات الاتجار المحتمل بالأشخاص.

55- وتوجد في معظم البلدان لجنة معنية بالأخلاقيات أو سلطة مختصة بعمليات نزع الأعضاء للموافقة على عمليات نزع الأعضاء وزرعها، إما على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو على مستوى المستشفيات. ودور اللجنة المعنية بالأخلاقيات هو توجيه السياسات والإجراءات المتعلقة بالتبرع بالأعضاء ونزعها وتخصيصها وزرعها للتأكد من توافقها مع المبادئ القانونية والأخلاقية. وتراجع اللجنة المعنية بالأخلاقيات الوثائق المتعلقة بعملية نزع الأعضاء، مثل نتائج الاختبارات الطبية وتقييم المتبرع بالعضو ومتلقيه، قبل الموافقة على عملية الزرع.

56- أما فيما يتعلق بالمتبرعين الأحياء من غير الأقرباء، فيمكن للجنة المعنية بالأخلاقيات أيضا أن تجري مقابلة مع المتبرع للتأكد من أن الموافقة صحيحة وأن الأمر لا ينطوي على دفع مبالغ مالية. وينبغي للجنة أن تظل متيقظة عند إجراء المقابلة مع المتبرع المحتمل في حضور مترجم شفوي يفترض أنه من أفراد الأسرة ويمكن أن يكون في واقع الأمر سمسارا. كما أن الاعتماد على المترجمين الشفويين قد لا يسمح أيضا للجنة المعنية بالأخلاقيات أو المُقيِّمين الاجتماعيين النفسيين بإجراء مقابلة فعالة.

57- وعندما يكون المتبرع من الأقرباء، ينبغي تقديم ما يثبت تلك القرابة في شكل وثائق مثل شهادات الميلاد وسلسلة النسب الأسري وجوازات السفر وعقود الزواج والصور الفوتوغرافية التي تظهر المتبرع المحتمل

(47) اقتباس من دومينيك مارتين في: Matthew Weaver, “‘There is a level of complacency’: trial exposes UK’s vulnerability to organ harvesting”, *The Guardian*, 23 March 2023.

(48) *Judiciary of England and Wales, R v. Obeta and others*

والمتلقي معا في مناسبات مختلفة⁽⁴⁹⁾. غير أن المتجرين أصبحوا خبراء في إعداد نسخ مزورة من هذه الوثائق. ومن شأن الاتصال بالسفارات والدوائر القنصلية للتحقق من صحة المستند أن يساعد الجهة القائمة بالتقييم، مثل اللجنة المعنية بالأخلاقيات، في تبيين ما إذا كان الطلب حقيقيا. ففي 14 حالة وقعت في بلغاريا⁽⁵⁰⁾، جرى تقديم شباب من أوكرانيا وجمهورية مولدوفا كأقارب لأفراد من إسرائيل وألمانيا وعمان وبلدان أخرى يريدون إجراء عمليات لزراعة الكلى. ولما كان القانون البلغاري لا يسمح بعمليات نقل الأعضاء إلا بين أفراد الأسرة، فقد قدم المتجرون وثائق هوية مزورة، اكتشفتها سفارات البلدان ذات الصلة عندما اتصل بها موظفو أجهزة إنفاذ القوانين للتحقق منها.

باء - تعزيز إجراءات الرقابة والإبلاغ

58- دعا مكتب المخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما من المنظمات الدولية لسنوات إلى إنشاء سجلات وطنية بشأن زرع الأعضاء تتضمن معلومات عن كل عملية من عمليات زرع الأعضاء ونتائجها بالنسبة للمتبرع والمتلقي ويمكن أن تتيح اقتفاء أثر الأعضاء من خلال عمليات مراجعة منتظمة⁽⁵¹⁾. وفي محاولة لجمع البيانات عن سياحة زرع الأعضاء ومكافحة هذا النوع من السياحة، حثت الجمعية العامة أيضا الدول على ضمان تصميم هذه السجلات على نحو يتيح تسجيل المعلومات المتعلقة بالعمليات التي تتم داخل بلد معين وبعملات زرع الأعضاء وتبرع الأحياء بها التي يكون الأطراف فيها من الأشخاص المقيمين في ذلك البلد وجرت في ولايات وطنية أخرى⁽⁵²⁾. ومن أساليب التعرف على عمليات الزرع من هذا القبيل تحليل قوائم الانتظار الوطنية الخاصة بزرع الأعضاء، لأن من تُجرى له عملية زرع عضو في الخارج قد يُرفع اسمه منها لدى عودته إلى بلده بالعضو الجديد بعد إجراء الاستشارات الطبية اللازمة. ومن المحتمل أن يكون المريض، الذي رُفِع اسمه من قائمة الانتظار قبل أن يتلقى عضوا عن طريق النظام الوطني لزرع الأعضاء، قد حصل على ذلك العضو بشكل غير مشروع. وسيكون من المفيد أيضا نشر بيانات على المستوى الوطني عن عدد عمليات الزرع المرفوضة وأسباب هذا الرفض، بما في ذلك مخاطر الاتجار بالأشخاص.

59- ومما يمكن أن يساعد على الكشف عن حالات الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم فرض رقابة منهجية صارمة على كل من المرافق الطبية العامة والخاصة والمهنيين المشاركين في زراعة الأعضاء، ولا سيما بإجراء عمليات مراجعة دورية وغير ذلك من التدابير الرقابية، مثل عمليات التفتيش.

60- وقد أهابت الجمعية العامة بالدول الأعضاء أن تضع مبادئ توجيهية موجهة وأطرا واضحة من أجل أخصائيي الرعاية الصحية بشأن إبلاغ سلطات إنفاذ القانون بأي حالة مؤكدة أو مشتبه فيها للاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم وأن تكفل إمكانية قيام الموظفين الطبيين بذلك باعتباره استثناء من مبدأ السرية الذي يتعين عليهم في غير ذلك الحال تطبيقه أثناء مزاولتهم لمهنتهم⁽⁵³⁾. ومن الممارسات الجيدة توفير تدريب موجه للمهنيين الطبيين وغيرهم من المهنيين الصحيين المشاركين في عمليات زرع الأعضاء بشأن هذه الجريمة وكيفية الإبلاغ عنها من أجل تعزيز الكشف عن هذا الضرب من الاتجار.

(49) انظر التحريات السرية: Samuel Lovett, Nandi Theint and Nicola Smith, "Revealed: global private hospital group embroiled in 'cash for kidneys' racket", *The Telegraph*, 3 December 2023.

(50) Reuters, "Bulgarian organized-crime police probing 14 illegal kidney transplants", 24 June 2021.

(51) انظر، على سبيل المثال، Inter-Agency Coordination Group against Trafficking in Persons, "Trafficking in persons for the purpose of organ removal", p. 8.

(52) قرار الجمعية العامة 236/77، الفقرة 6 (ط).

(53) المرجع نفسه، الفقرة 12.

61- وقد تساهم شركات التأمين، عن غير قصد، في إضفاء الشرعية على عمليات غير مشروعة لنزع الأعضاء من خلال التغطية المباشرة لتكاليف العمليات الجراحية لنقل الأعضاء من متبرعين أحياء والعلاج في المستشفيات والاختبارات التشخيصية وعمليات زرع الأعضاء في الحالات التي لا تعلم فيها منشأ العضو المزروع⁽⁵⁴⁾. وإزاء ذلك، حثت الجمعية العامة الدول الأعضاء على ضمان عدم قيام السلطات الصحية و/أو مقدمي خدمات التأمين بسداد تكاليف عمليات زرع الأعضاء التي تتم في سياق الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم أو الاتجار بالأعضاء البشرية، وإن كان ينبغي تغطية تكاليف الأدوية والرعاية اللاحقة لعملية الزرع وفقا لنفس الشروط التي تنطبق على أي متلق آخر لعضو مزروع⁽⁵⁵⁾.

جيم - تعزيز قدرات الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية

62- ينبغي العمل بصورة منهجية على بناء قدرات أجهزة إنفاذ القانون وأفرقة التحقيق. وقد طلبت الجمعية العامة إلى مكتب المخدرات والجريمة أن يواصل، بالتعاون مع الكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، تزويد الدول، بناء على طلبها، بالدعم في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية، لإعانتها على تعزيز قدراتها الوطنية على أن تمنع وتكافح بفعالية الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم⁽⁵⁶⁾. ومن حيث العمق والطابع العملي، توفر مجموعة أدوات مكتب المخدرات والجريمة للتحقيق والملاحقة القضائية في جرائم الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم، أفضل المعلومات المتاحة حاليا للتحقيق والملاحقة القضائية بكفاءة في حالات الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم، كما أنها توفر أداة صلبة للممارسين الذين يحتاجون إلى تحسين فهمهم لمؤشرات هذه الجريمة، وكيفية إجراء التحريات والتحقيقات في المرافق الطبية، وماهية أشكال الأدلة المقبولة في المجال الطبي، وكيف يتم تنظيم عمليات الزرع غير المشروعة.

63- وينبغي النظر في إنشاء فرق عمل مشتركة عبر الحدود أو أفرقة تحقيق مشتركة تضم ولايتين قضائيتين أو أكثر منذ المراحل الأولى للتحقيق بسبب البعد عبر الوطني المتكرر لحالات الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج أفرقة التحقيق في كل الحالات تقريبا إلى أن تضم في تشكيلها مجموعة من الخبراء من تخصصات متعددة يزودونها بطائفة متنوعة من المهارات والخبرات، مثل ضباط الشرطة وخبراء الصحة العقلية وخبراء زرع الأعضاء وأخصائيي التكنولوجيات الرقمية والمحققين الماليين، من أجل التغلب على تعقد التحريات والتحقيقات في مجال الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم⁽⁵⁷⁾. وقد تبين أن الحرص على التعاون في هذا الشأن والاستعانة بمجموعات مختلفة من الخبرات المناسبة نجح في تيسير إجراء التحقيقات.

دال - نهج يركز على الضحايا

64- يوصى باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان يركز على الضحايا ويراعي آثار الصدمات النفسية في التعامل مع حالات الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم كممارسة جيدة وأساسية ينبغي انتهاجها في جميع مراحل تطبيق العدالة الجنائية برمتها⁽⁵⁸⁾. ويشمل هذا عدم معاقبة الضحايا على الجرائم التي أجبروا على

(54) UNODC, *Toolkit on the Investigation and Prosecution of Trafficking in Persons for Organ Removal*, module 5, p. 11.

(55) قرار الجمعية العامة 236/77، الفقرة 13.

(56) المرجع نفسه، الفقرة 19.

(57) UNODC, *Toolkit on the Investigation and Prosecution of Trafficking in Persons for Organ Removal*, module 5, p. 2.

(58) انظر Inter-Agency Coordination Group against Trafficking in Persons, "Trafficking in persons for the purpose of organ removal".

ارتكابها. وينبغي أن يسهم هذا النهج في ضمان تلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل للضحايا ومعاملة الأطفال الضحايا وفقا لمصالحهم الفضلى.

هاء - جهود المنع

65- أوصى فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي يضم جميع كيانات الأمم المتحدة الرئيسية ويتألف حاليا من 31 مؤسسة عضوا، بإعطاء أولوية أكبر لمشكلة الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم في برامج وسياسات مكافحة الاتجار. ولاحظ الفريق أن هذا الشكل من أشكال الاستغلال لا يُدرج في كثير من الأحيان في خطط العمل الوطنية أو حملات التوعية أو استراتيجيات مكافحة الاتجار. ومن شأن الجمع المنهجي للبيانات أن يوفر أساسا متينا لرسم هذه السياسات وبذل هذه الجهود، ومن ثم ينبغي تشجيعه.

66- ومما يمكن أن يوفر معلومات إضافية في هذا الصدد الحرص على المساهمة بصفة طوعية وبصورة دورية في السجلات الدولية لأنشطة التبرع بالأعضاء وزرعها، مثل المرصد العالمي للتبرع بالأعضاء وزرعها، الذي يجمع أيضا بيانات عن حالات السفر بغرض زرع الأعضاء. كما أن الجهود الدولية المبذولة من أجل تسليط المزيد من الضوء على حجم ظاهرة الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم وجمع البيانات عن أساليب عمل المتجرين، بما في ذلك التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص الصادر عن مكتب المخدرات والجريمة وقاعدة بيانات السوابق القضائية ببوابة إدارة المعارف التابعة لمكتب المخدرات والجريمة والمعروفة باسم "بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة" ("شيرلوك")، تسهم أيضا في وضع السياسات وشن حملات التوعية وتنظيم برامج مكافحة الاتجار.

67- وينبغي للسياسات الموضوعية للتصدي لهذه الجريمة أن تنظر أيضا في الأسباب الجذرية التي تجعل من وقوع الناس ضحايا لهذه الجريمة أمرا ممكنا، بل وأحيانا قدرا لا مفك منه، من أجل الحد من قابلية التعرض لهذا الخطر.

68- ويمكن أن تسهم المواظبة على عقد اجتماعات حكومية دولية وموائد خبراء مستديرة وغير ذلك من المنتديات الدولية أو الإقليمية لممارسي العدالة الجنائية في التصدي على الصعيد العالمي بصورة أشد فعالية للاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم.

واو - الجهود المبذولة لخفض الطلب

69- عالجت بعض الدول مشكلة التفاوت بين العرض والطلب فيما يتعلق بالأعضاء باللجوء إلى زرع الأعضاء المنقولة من الأشخاص المتوفين. وقد اعتمدت بعض الدول نظاما للتبرع بالأعضاء يسري على الجميع فيما عدا من يختار الانسحاب منه، وفيه يُفترض أن الشخص موافق على التبرع بأعضائه ما لم يعترض على ذلك، كما هو الحال في إسبانيا وسويسرا، لزيادة عدد الأعضاء المتاحة لعمليات الزرع وتحسين الاكتفاء الذاتي للدولة.

70- وتشمل الجهود الأخرى نظاما للتبادل التزاجي للكلى يربط المتبرعين الراغبين بأشخاص متوافقين معهم، ويحسن من نوعية وسلامة عمليات زرع الأعضاء، ويحظر على شركات التأمين سداد تكاليف الخدمات غير المشروعة لزرع الأعضاء⁽⁵⁹⁾. وقد نجحت في الآونة الأخيرة عملية زرع كلية مأخوذة من خنزير معدل وراثيا في

(59) المرجع نفسه، الصفحة 12.

إنسان في الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن أن تكون هذه العملية خطوة رائدة تفتح آفاق التقدم في هذا النوع من الجراحات في حال تطوير عمليات نقل الأعضاء من الحيوانات إلى البشر وتحسينها على النحو الأمثل⁽⁶⁰⁾.

71- وأدت حملات التوعية أيضا إلى زيادة معرفة الناس بأهمية التبرع بالأعضاء. ومما يمكن أن يسهم أيضا في الحد من الطلب زيادة تدابير الوقاية من الأمراض التي قد تؤدي في نهاية المطاف إلى الحاجة إلى زرع الأعضاء. ويمكن للمهنيين الصحيين أيضا إنكاء الوعي من خلال إبلاغ المرضى الذين ينتظرون الحصول على أعضاء بالقضايا الأخلاقية والمخاطر الطبية التي تكتنف عمليات زرع الأعضاء التي تُجرى في الخارج على نحو غير مشروع، وبالتالي إثنائهم عن المشاركة في سياحة زرع الأعضاء.

زاي - الإطار القانوني

72- توجد في الوقت الراهن 182 دولة طرفا في بروتوكول الاتجار بالأشخاص الذي يشكل إطارا قانونيا جيدا لمكافحة الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم. وعلى الرغم من أن أحكام البروتوكول باتت مندمجة بصورة ما في القوانين الوطنية على نطاق واسع حتى الآن، فما زال من المهم أن تجرم الدول على وجه التحديد نزع الأعضاء كشكل من أشكال الاستغلال، تماشيا مع البروتوكول، وأن تجرم جميع الأنشطة غير المشروعة المتصلة بزرع الأعضاء في نطاق ولايتها القضائية، بما يشمل بسط ولايتها القضائية خارج إقليمها على ما قد يقوم به الأشخاص المقيمون فيها من أنشطة من هذا القبيل في بلدان أخرى⁽⁶¹⁾. وينبغي وضع تعريف واضح مميز لجريمة الاتجار بالأعضاء وبيعها وشراؤها للسماح بتطبيق كلا الإطارين على نحو متكامل.

سادسا - نقاط للتفكر فيها

73- على الرغم من التقدم الكبير المحرز في علاجات زرع الأعضاء، فإن النقص في كم الأعضاء اللازمة لتلك العمليات على الصعيد العالمي يحفز الاتجار بالأشخاص بغرض نزع الأعضاء. وفي حين أن عددا من العوامل القائمة لا يزال يعوق الدول عن الكشف عن هذا الشكل من أشكال الاتجار والتحقيق في جرائمه وملاحقة مرتكبيها قضائيا، فقد وُضعت إرشادات وممارسات سليمة على صعيد السياسات العامة يمكن أن تدعم جهود الدول في التصدي لهذا الضرب من الاتجار. وينبغي تعزيز التعاون الدولي من أجل تحسين سبل التصدي للحالات عبر الوطنية. وبالنظر إلى حالة الاستضعاف التي يعاني منها معظم الضحايا، يمكن القيام بأعمال هامة لتحسين القدرة على الاعتراف بوضعهم كضحايا لجرائم وتزويدهم بأوجه المساعدة والحماية المناسبة مع الاستمرار في تقديمها على المدى الطويل ودون تمييز. ولما كان المتجرون يستغلون في كثير من الأحيان الضوابط الاقتصادية لاقتناص ضحاياهم عن طريق إغرائهم بالإعلانات الخادعة والوعود الكاذبة بسبل مختلفة، منها استخدام الإنترنت، فيمكن للدول أن تفكر في سبل أفضل لتعزيز العمل على منع هذه الجريمة، لا سيما عن طريق إنكاء الوعي لدى الفئات السكانية المستهدفة بالأخطار، التي تكتنف عمليات زرع الأعضاء غير المشروعة، ومعالجة الأسباب الجذرية للوقوع ضحية، مثل أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والجنسانية.

(60) Harvard Medical School, "In a first, genetically edited pig kidney is transplanted into human, 21 March 2024

(61) انظر أيضا بيان سانتاندير الصادر بعنوان "نحو تقارب عالمي في عمليات زرع الأعضاء: الكفاية والشفافية والرقابة"، عن مؤتمر القمة العالمي الذي عقد في سانتاندير، إسبانيا، يومي 9 و10 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.